

سياسات التعليم العالي واثرها على بطالة الخريجين في السودان

في الفترة (2005-2018م)

Higher education policies and their impact on graduate unemployment in Sudan In the period (2005-2018)

أ. محمد مسعود محمد ادريس

د. صلاح محمد ابراهيم احمد

Mohamedmsoud90@wnu.edu.sd

slahas633@wnu.edu.sd

استاذ الاقتصاد المشارك - جامعة النيل الابيض محاضر الاقتصاد - جامعة النيل الابيض

المستخلص :

هدف البحث الي معرفة سياسات التعليم العالي واثرها على بطالة الخريجين في السودان , وتكمن المشكلة في عدم التوافق والموائمة بين سياسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وتأثير ذلك على معدل بطالة الخريجين في السودان , وايضا الى معرفة مدى قدرة سوق العمل في السودان على استيعاب الخريجين , وتوضيح التناسب بين مخرجات التعليم العالي من كوادر بشرية متعلمة وبين احتياجات السوق لهذه الكوادر و الفرص المتاحة في سوق العمل .

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القياسي لوصف وتحليل بيانات متغيرات البحث . اهم ماتوصل اليه البحث من نتائج : توجد علاقة عكسية بين بطالة الخريجين والتوسع في مؤسسات التعليم العالي بماتحققه من جودة المخرجات التي يتطلبها سوق العمل الداخلي والخارجي بما يقلل من حدة البطالة , توجد علاقة عكسية بين بطالة الخريجين و مستوى الاجور بحيث ان زيادة الاجور تؤدي الي زيادة نسبة استيعاب الخريجين وانخراطهم في العمل وبالتالي تقلل من بطالة الخريجين , توجد علاقة طردية بين بطالة الخريجين و الخريجين المسجلين وذلك لان ازدياد الحصر والتسجيل ونسبة الاستيعاب في العمل ضعيفة تؤدي الي ازدياد بطالة الخريجين . اهم التوصيات : ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات السوق بزيادة

حجم التوظيف في القطاع الخاص من خلال زيادة الإستثمارات من أجل زيادة فرص توظيف الخريجين وتدريب وتأهيل الخريجين في مجال التوظيف الذاتي .

Abstract:

The aim of the research is to know higher education policies and their impact on graduate unemployment in Sudan, and the problem lies in the incompatibility and harmonization between higher education policies and the requirements of the labor market and its impact on the unemployment rate of graduates in Sudan, and also to know the extent of the labor market capacity in Sudan to absorb graduates, and clarify Correspondence between the outputs of higher education from educated human cadres and between the market needs of these cadres and the opportunities available in the labor market. The research relied on the descriptive analytical standard approach to describe and analyze the data of the research variables. The most important results of the research findings: There is an inverse relationship between graduate unemployment and the expansion of higher education institutions by achieving the quality of outputs required by the internal and external labor market in a way that reduces the severity of unemployment. There is an inverse relationship between graduate unemployment and the level of wages so that increasing wages leads to an increase The percentage of graduates' absorption and their involvement in the work and thus reduces the unemployment of graduates, there is a direct relationship between the unemployment of graduates and the registered graduates, because the increase in the number of graduates and registration and the rate of absorption at work is weak, leading to an increase in graduate unemployment. The most important recommendations: Linking the outputs of higher education to the market requirements and increasing the volume of employment in the private sector through increasing investments in order to increase employment opportunities for graduates and training and qualification of graduates in the field of self-employment.

الكلمات المفتاحية : بطلالة الخريجين - سياسات التعليم العالي - سوق العمل - الاجور .

مقدمة :

إن أولى اهتمامات الدول الناهضة الحديثة هو توجيه كامل اولوياتها لتربية افرادها ومواطنيها ونشر الوعي والتعليم بينهم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بينهم وهي إذ تهتم هذا الاهتمام بنشر التربية والتعليم وتحسينها المستمر وتبذل في سبيل ذلك الأموال والجهود المضنية - فإنها تدرك ما للتعليم المنظم والتربية المقصودة من قيمة كبرى وأهمية بالغة بالنسبة لنمو الفرد والمجتمع على السواء . وتعني ما تتفقه على التربية والتعليم نوعاً من الإستثمار في المورد البشري الإقتصادي الذي لا تقل فائدته وقيمته عن الإستثمارات الإقتصادية الأخرى .

ولكي تحقق الدول ما تصبوا إليه من نتائج تنموية في المجال الإقتصادي , لا بد أن تسبق تلك الخطط إستراتيجيات تربوية وتعليمية تتوافق مع تلك الأهداف الإقتصادية. وذلك لأن التنمية تحتاج إلى منشآت إنتاجية ضخمة مزودة بكوادر مؤهلة علمياً ومدرية عملياً على تسيير هذه المنشآت , ولذلك يجب على الدل أن تهتم بتوثيق الربط بين سياساتها التعليمية واحتياجات سوق العمل .

وتعد العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية علاقة افقية راسية تبادلية عضوية، فالتنمية بمفهومها العام تعني عملية تحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي والثقافي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات الأساسية للفرد، وزيادة متوسط دخله، وتحقيق مطالبه وطموحاته وتوسيع خياراته والتنمية بهذا المفهوم تستند إلى التعليم بصفه عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص لإحداث التنمية والمساهمة في استمرارها(1).

مشكلة البحث :

ازداد عدد مؤسسات التعليم العالي في السودان بصورة كبيرة خاصة بعد توسع مؤسسات التعليم العالي 1990م حيث ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية والاهلية القطاع الخاص بصورة كبيرة تماشياً مع سياسة الدولة الرامية اليمضاعفة القبول للجامعات وتوسيع فرص القبول. وقد صاحبت هذه الزيادة في عدد الجامعات توسع كبير في قبول الطلاب فيالجامعات والمعاهد العليا، وقد تبع هذا التوسع في القبول زيادة عدد الخريجين من التعليم العالي بصورة كبيرة. ونما زيادة تذكر في الوظائف العامة و الوظائف التي يقدمها القطاع الخاص ولذلك يرى الباحثان ان مشكلة البحث تتمحور في الاجابة على التساؤلات التالية :

ما اثر السياسة التوسعية الكمية في التعليم العالي على بطالة الخريجين ؟

مدي التوافق المطلوب بين خريجي التعليم العالي وسوق العمل ؟

ما اثر مستوى الاجور في السودان على بطالة الخريجين ؟

أهمية البحث :

تتناول البحث موضوعاً في غاية الأهمية وهو مشكلة عدم التوافق والاتساق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في السودان وأسبابها وطرق معالجتها. كما يهتم هذا البحث بعرض ومعالجة مشكلة بطالة الخريجين وذلك بتسليط الضوء على أسباب المشكلة .

وايضامعرفة العوامل المفسرة لظاهرة بطالة الخرجين وضعف استيعابهم عبر لجنة الاختيار للخدمة العامة و مؤسسات القطاع الخاص مع جعل النظام التعليمي قادر على تحقيق الكفاءة والكفاية لمخرجاته حتى تتوافق مع احتياجات سوق العمل .

أهداف البحث :

- 1/ تحديد مدى قدرة سوق العمل في السودان على استيعاب الخريجين .
- 2/ بيان التناسب بين مخرجات التعليم العالي من كوادر بشرية متعلمة وبين احتياجات السوق لهذه الكوادر و الفرص المتاحة في سوق العمل .
- 3/ التعرف على محددات عرض الخريجين و الطلب عليهم ومجالات تأثيرها كآليات فاعلة في التأثير على القدرة الاستيعابية لسوق العمل في السودانوخفض بطالة الخريجين .
- 4/ التعرف على اهم الأسباب التي تؤدي الى عدم الاتساق بين سياسات التعليم العالي في السودان وسوق العمل .

فرضيات البحث :

افترض البحث الفرضيات التالية :

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسة التوسعية الكمية في التعليم العالي و زيادة معدلات بطالة الخريجين .
2. هنالك علاقة طردية بين الانفاق على التعليم العالي و بطالة الخريجين .
3. هنالك علاقة طردية بين بين مستوى الاجور في السودان و بطالة الخريجين.
4. يوجد توافق تام بين خريجي التعليم العالي و متطلبات سوق العمل .

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الإستنباطي في صياغة المشكلة والفروض و المنهج التاريخي من خلال إستعراض الدراسات السابقة و التطرق إلى تطور التعليم العالي في السودان واهم مخرجاته، بالإضافة إلى تطور مؤشرات سوق العمل بالمنهج الوصفي التحليلي القياسي لوصف وتحليل بيانات متغيرات البحث .

مصادر بيانات البحث :

اعتمد البحث على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات السابقة والتقارير والمنشورات الصادرة عن مفوضية الاختيار للخدمة العامة والجهاز المركزي للإحصاء والصندوق القومي لتشغيل الخريجين ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل والموارد البشرية.

حدود البحث :

الحدود المكانية : جمهورية السودان.

الحدود الزمانية : 2005 م – 2018 م .

الحدود الموضوعية : سياسات التعليم العالي واثرها علي بطالة الخريجين .

تنظيم البحث :

يشتمل البحث علي اربعة محاور: المحور الاول : خطة البحث اما المحور الثاني :يتناول الدراسات السابقة ومقارنتها بالبحث الحالي .كما يتناول المحور الثالث : الاطار النظري . اما المحور الرابع : يتناول الاطار التحليلي .المحور الخامس :يتناول النتائج والتوصيات .

المحور الثاني : الدراسات السابقة

دراسة رجاء عبد الحميد(2016م)

تناولت العلاقة بين السياسة العامة للتعليم العالي وحاجة الخدمة المدنية في السودان في الفترة (1991م-2014م) , تمثلت مشكلة الدراسة في ان انتهاج سياسة التوسع في التعليم العالي بالسودان ادى الى تدهور اداء الخدمة المدنية وعدم استقرارها , تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي في وصف السياسة العامة للتعليم العالي وتتبع نشأة وتطور الخدمة المدنية في السودان واستيعابها لخريجي التعليم العالي , أهم ما توصلت اليه الدراسة :عدم التوافق بين سياسات التعليم العالي وحاجة الخدمة المدنية بل وحاجة سوق العمل ككل , عدم استيعاب منسوبي الخدمة المدنية بما يتناسب مع مقدراتهم ومستوى تأهيلهم , اهم التوصيات التي قدمت في الدراسة :ضرورة الاهتمام بالتوافق بين سياسات التعليم العالي وحاجة الخدمة المدنية وحاجة سوق العمل ككل , ان تتم الاستعانة بخبراء الخدمة المدنية عند اعتماد التخصصات في التعليم العالي لتتم عملية الاستفادة من خبراتهم في شأن مستوى تأهيل الخريجين ونوعية وملائمة التخصص المعني للخدمة المدنية(2) .

دراسة مثنى محمد (2012م)تناولت الدراسة موضوع سياسات التعليم العالي ودورها في زيادة نسبة البطالة وسط الخريجين في الفترة من 1995م إلي 2010م و كانت مشكلة الدراسة هي غياب العلاقة الإيجابية بين سياسات التعليم العالي وسوق العمل في السودان و عدم وجود علاقة إستراتيجية واضحة بين سياسات التعليم العالي وسياسات الاستخدام وكذلك ارتفاع نسبة بطالة الخريجين في السودان , اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي وذلك لاحتواء الدراسة على الجوانب النظرية حيث أعتمد الباحث على البيانات الأولية حيث تم استخدام اداء المقابلة في

جمع المعلومات من بعض ممثلي الوزارات لمعرفة وجهات نظرهم في المعوقات التي تواجه استيعاب الخريجين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : عدم وجود علاقة إستراتيجية واضحة بين سياسات التعليم العالي وسياسات الاستخدام , ضعف دور القطاع الخاص في استيعاب وتوظيف الخريجين اوصت الدراسة بضرورة المراجعة الشاملة للسياسات التعليمية وسياسات الاستخدام و التدريب والتأهيل وفقاً لاحتياجات سوق العمل مع التركيز على التدريب التحويلي والتعليم المهني والتقني والتطبيق(3) .

دراسة محمود محمد (2014م) تناولت تقييم اثر تخطيط التعليم العالي علي بطالة الخريجين في السودان خلال الفترة 1990-2012م. وهدفت الدراسة إلي التعرف علي سياسة القبول المتبعة في السودان وما مدي اتساقها مع احتياجات سوق العمل المحلي ، و تقييم مخرجات التعليم العالي علي ضوء احتياجات سوق العمل لمعرفة نقاط قوة وضعف هذه المخرجات وكذلك معرفة مدي نجاح أو فشل برامج تشغيل الخريجين التي تم تنفيذها لتقليل بطالة الخريجين , اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ، لوصف وتحليل بيانات الدراسة التي جمعت من المصادر الثانوية والأولية التي تم الحصول عليها عن طريق استبانتيين لكل من الخريجين وجهات استخدام الخريجين اهم ما توصلت اليه الدراسة:وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين سياسة القبول في السودان وبطالة الخريجين , هناك عدم مواعمة وفجوة واسعة بين مخرجات التعليم العالي في السودان واحتياجات سوق العمل وذلك بسبب ان الخريج يعاني نقصا كبيرا في القدرات والمهارات اللازمة للعمل , ومن أهم توصيات الدراسة :ضرورة اعتماد وزارة التعليم العالي نظام إرشاد وتوجيه قائم علي معلومات كافية عن سوق العمل يمكن المتقدمين للجامعات من التقديم للمجالات الدراسية المرغوبة في سوق العمل , ضرورة اعتماد الجامعات نظام متابعة وتقييم مخرجاتها في سوق العمل واستخدام نتائج المتابعة والتقييم كتغذية مرتدة لتحديث نظمها

وبرامجها التعليمية وفقاً لحاجة سوق العمل كما وكيفا ، ضرورة تنسيق الجامعات والمعاهد العليا مع جهات الاستخدام لإعادة هيكلة التعليم العالي من حيث البرامج ونوع التأهيل لإمتصاص بطالة الخريجين(4).

دراسة سارة حسن (2004م) تناولت التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان وهدفت إلى الوقوف على سياسات التوسع في التعليم للفترة 1990-2002م وما طرأ من تغيير على التعليم العالي وصلة ذلك باستيعاب الخريجين في سوق العمل باعتبار العمل والإنتاج هو القياس المثالي لمردود الاستثمار التعليمي اهم ما توصلت اليه الدراسة : أن من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين في السودان إيقاف التعيين التلقائي منذ عام 1981م خاصة بالنسبة لخريجي الكليات التطبيقية ، و من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين في السودان التوسع في التعليم العالي لم يقابل بزيادة في فرص عمل الخريجين ، عدم التنسيق والربط التام بين سياسات التعليم العالي وسياسات القوى العاملة من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين في السودان ، كذلك أثبتت الدراسة أن خصخصة كبير من مؤسسات الدولة انعكس سلباً على فرص التوظيف، مما أدى إلى فصل مئات العاملين بالدولة بموجب الصالح العام وعدم خلق وظائف جديدة لاستيعاب الخريجين. اهم توصيات الدراسة : تقليل الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي خاصة التخصصات النظرية التي لا تجد فرص توظيف بسوق العمل ، الاتجاه نحو التقدم في التكنولوجيا عموماً يستدعى إعادة النظر في محتويات المناهج بصفة مستمرة بواسطة مجالس الكليات واللجان المتميزة مما يضمن سرعة استجابتها للتطورات المحلية والعالمية ، الاستعانة بلجان ذات خبرة ودراية لوضع المناهج الأكاديمية سواء في العلوم التطبيقية او النظرية(5) .

دراسة المعتز الفكي(2004م) :تناولت الدراسة التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره على البطالة خلال الفترة (1990 - 2000م) ، و هدفت الدراسة إلى حض المؤسسات التعليمية

في الأخذ بالتخطيط لتجويد الأداء وكذلك زيادة الوعي التخطيطي وكيفية استخدام علم التخطيط عند وضع وتنفيذ السياسات التعليمية ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في جمع بيانات الدراسة على عدة فرضيات أهمها : المؤسسات التعليمية السودانية لا تطبق خطط وبرامج إستراتيجية جيدة عند تقديمها للخدمات ، إتباع إستراتيجية التوسع في تقديم خدمة التعليم الجامعي لم تؤدي فقط إلى تدني مستوى التحصيل الأكاديمي بل فأقمت مشكلة البطالة أيضاً ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : فشل آلية الدولة في التنسيق المطلوب بين سياسات الدولة المختلفة حتى تضمن قدر معقول من التوازن بين نتائج تلك السياسات وكذلك الركون إلى آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي والعمالة الكاملة ، ان التوسع في التعليم العالي أفرز ايجابيات كثيرة ولكنها لم تراعي الظروف والمتغيرات المحيطة بهذا التوسع مما أفرز أعداد كبيرة من العاطلين .وقد وصت الدراسة بإعادة التخطيط أو تعديل سياسات التعليم العالي فيما يخص القبول حسب احتياجات سوق العمل ، وذلك بالتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة العمل والإصلاح الإداري وأي أجهزة أخرى ذات الصلة . كما يجب تحفيز ودعم إنشاء مشاريع استثمارية كبيرة تستوعب الخريجين حسب التخصصات مع التركيز على نوعية العائد الاقتصادي ، كما يجب فتح فرص التوظيف أمام جموع الخريجين للمشاركة في العملية الإنتاجية وذلك بإنشاء مشروعات عامة وخاصة في القطاعات التي يتمتع فيها السودان بميزة نسبية كبيرة مثل المشروعات الزراعية والإنتاج الحيواني والتعدين والصناعات التحويلية المرتبطة بهذه القطاعات ، وأوصت الدراسة أيضاً بالتوسع في التعليم التقني وتقليص التعليم النظري والدراسات الأدبية وكذلك الاهتمام بمعاهد التعليم المهني والحرفي والتدريب لضمان التوازن في هيكل العمالة وضرورة تغيير المفاهيم السلبية السائدة عن التعليم المهني والحرفي والتي ينظر لها نظرة طبقية فوقية لا مبرر لها(6) .

دراسة عصام الدين برير (2003م): تناولت التخطيط للتعليم العالي بالسودان وعلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و هدفت الدراسة إلى التعرف على تخطيط التعليم العالي بالسودان ومدى علاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة بين (1992 - 2002م) وكذلك للوقوف على أهداف إستراتيجية التعليم العالي ، والتعرف على وسائل وأدوات تخطيط التعليم العالي في تلك الفترة بجانب محاولة اقتراح عدد من الحلول اللازمة لتحقيق الربط بين التعليم العالي في توسعة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وقد قامت الدراسة على عدة فروض أهمها : أن تخطيط التعليم العالي لا يقوم على أسس علمية سليمة ، وأن الخطة العشرية للتعليم العالي لم تراعي إمكانيات الدولة المادية ، ولم تقم الدولة بتوفير الدعم اللازم والأجهزة والمعدات التخطيطية لتنفيذ الخطة وان تخطيط التعليم العالي خلال العشرة سنوات الأخيرة لم تراعي أولويات الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان أهم أهداف التعليم العالي في الخطة العشرية لم تتحقق مثل تحديث المناهج وتطوير العليم التقني ، وهناك نقص كبير في الأطر المؤهلة في مجال التعليم العالي .وتوصلت الدراسة إلى أن الخطة العشرية للتعليم العالي لم تراعي إمكانيات الدولة المادية والبشرية ، وإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تحقق من خلال الخطة العشرية السابقة ، وكذلك وجد ان تخطيط التعليم العالي في العشرة سنوات الأخيرة لم يحقق أهم أهدافه ، كتطوير التعليم التقني وتطوير المناهج وترتيب الأولويات ، وأن الخطة العشرية لم تراعي ترتيب الأولويات التي وردت في الإستراتيجية كما لم تحقق الربط المطلوب بين الإستراتيجية العشرية السابقة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وقد وصت الدراسة بضرورة قيام جهاز مركزي لتخطيط التعليم العالي على درجة عالية من الكفاءة ويعمل بأطر بشرية متفرغة ، وكذلك ربط التعليم العالي بالأهداف العامة للتنمية وبصورة واقعية وكذلك الاهتمام بالبنيات الأساسية للتعليم العالي من أجهزة ومعدات ومعامل ومكتبات(7) .

مقارنة الدراسات السابقة مع البحث الحالي :

في ضوء اطلاع الباحثان على الدراسات السابقة تبين وجود علاقة بين سياسات التعليم العالي و بطالة الخريجين ان جميع الدراسات لها قيمة عملية وبحثية عالية ، وجميعها أكدت خطورة ظاهرة بطالة الخريجين ، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في معرفة شاملة عن موضوع الدراسة وتمت الاستفادة من هذه الدراسات في تحديد مشكلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها .

تناولت (رجاء عبدالحميد) العلاقة بين السياسة العامة للتعليم العالي وحاجة الخدمة المدنية في السودان وفي تناولها لهذا الموضوع قد اتفقت دراستها مع الدراسة الحالية بصورة عامة خاصة وان الدراستين تناولتا هذا الموضوع بالتركيز على الفترة الزمنية التي شهدت حكم الانقاذ التي وضعت سياسة التوسع في التعليم العالي ، ولكن اختلفت الدراستين في اسلوب جمع وتحليل البيانات حيث ركزت رجاء على الاسلوب الوصفي للبيانات و تحليلها باستخدام الاحصاءات الوصفية .

تناول (محمود محمد عبدالعزيز مثنى محمد) العلاقة بين سياسات التعليم العالي وبطالة الخريجين وفي هذا الموضوع قد اتفقت دراستيهما مع الدراسة الحالية في تناول سياسات التعليم العالي وبطالة الخريجين وكذلك الفترة الزمنية التي شهدت حكم الانقاذ التي وضعت سياسة التوسع في التعليم العالي ، ولكن اختلفت الدراستين عن الدراسة الحالية في اسلوب جمع وتحليل البيانات حيث ركزت الدراستين على البيانات الاولية و بينما اعتمدت الدراسة الحالية على المقابلة و بيانات السلاسل الزمنية وتحليلها بواسطة النمذجة القياسية .

ركزت دراستي (سارة حسن والمعتز الفكي) على سياسة التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان وما طرأ من تغيير على التعليم العالي وصلة ذلك باستيعاب الخريجين في سوق

العمل اختلفت هاتين الدراستين عن الدراسة الحالية في المنهجية واسلوب جمع البيانات وتحليلها حيث اعتمدت دراسة سارة على المنهج التاريخي والوصفي بينما اعتمدت الدراسة الحالية على مناهج متعددة وعلى المصادر الاولى والثانوية و على الاسلوب التحليلي القياسي .

تناول (عصام الدين برير) التخطيط للتعليم العالي بالسودان وعلاقتة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على أهداف إستراتيجية التعليم العالي في الفترة (1992 - 2002م) بينما تناولت الدراسة الحالية سياسات التعليم العالي وعلاقتها ببطالة الخريجين , اعتمدت دراسة (عصام الدين) على المنهج التاريخي والوصفي بينما اعتمدت الدراسة الحالية على مناهج متعددة وعلى المصادر الاولى والثانوية و على الاسلوب التحليلي القياسي .

المحور الثالث : الاطار النظري

التعليم العالي :

هو المرحلة الأخيرة من المراحل الدراسية والتي يدرسُ فيها الطالبُ فرعاً من الفروع الدراسية بشكلٍ أكثر تخصصاً، ومن التعريفات الأخرى للتعليم للجامعي: وهو المستوى التعليمي الذي يأتي مباشرةً بعد التعليم الثانوي، ويجب أن يُحقّق الطالبُ معدلاً دراسياً في المرحلة الثانوية يؤهّله للدراسة الجامعية، أو للالتحاق بالتخصص الجامعي الذي يهتمُ بدراسته، وبعد التخرج من التعليم الجامعي يحصلُ الطالب على شهادة تؤهله من الحصول على عملٍ معينٍ ضمن مؤهلاته التعليمية، أو تساعدُه في الاستمرارِ بدراسةٍ مراحلٍ متقدمةٍ من الدراسات العليا في الجامعة.

يُعدُّ التعليم العالي من أنواع التعليم المُتخصّص؛ إذ لا تحتوي الخطط الدراسية للكليات الجامعية على موادٍ عامّةٍ كما في الدراسة المدرسية .يُطوّر قطاع التعليم من خلال الاعتماد على تزويده بمجموعةٍ من الكُتب، والمؤلفات المُتخصصة في العديد من المجالات الدراسية .يحافظُ على التطور الاقتصادي، عن طريق تزويد سوق العمل بالعديد من الكفاءات التي تدعمه، وتُطوّره .

يُقَلَّل من مستوى الأمية العام في المجتمع، ويزيدُ من الوعي المعرفي، والإدراكي عند المتعلمين من فئة الشباب .يُقدِّم مجموعةً من الأبحاث المُهمّة في مختلفِ مجالاتِ المعرفة، مما يدعم قطاع البحث العالمي(8).

التعليم العالي في السودان :

تعود بدايات التعليم العالي بالسودان إلى إنشاء المدارس العليا في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن -لتقديم تعليم فوق الثانوي والتي انضمت إلي كلية غردون التذكارية عام 1945م وقد انتهجت نظاماً تعليمياً على النمط الغربي إذ ارتبطت كلية غردون التذكارية أكاديميا بجامعة لندن فقد انتهجت الصلة حتى بعد قيام جامعة الخرطوم عام 1965م ولم تشهد الفترة التي تلت الاستقلال " 65-1989م" توسعاً يذكر في مؤسسات التعليم العالي مما نتج عنه اختناق في استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي المدارس الثانوية وبلغت ظاهرة هجرة الطلاب الثانويين بالدراسة بالخارج أوجه قمتها في السبعينات والثمانينات بحيث أصبح عددهم في الخارج أكثر منى عدهم بالخارج . وبعد قيام ثورة الإنقاذ الوطني في 30 يونيو 1989م تبنت الدولة سياسات قُصد منها إحداث نقلة كمية ونوعية في مسار التعليم العالي شمل ذلك الاستيعاب وإنشاء الجامعات الجديدة وانتشارها بالولايات وتغريب الدراسة وتأسيس المناهج لتكون معبرة عن بيئة المجتمع السوداني الثقافية والدينية . من المشاهد ان عددا من الطلاب المقيدين في التعليم يتسرب ويدخل ضمن قوة العمل بحثا عن فرص التوظيف . والواقع ان الفاقد في التعليم يشكل مشكلة خطيرة تقلل من فاعلية الانفاق علي خدمات التعليم الا ان الفاقد لا ينحصر فقط في عملية التسرب . وذلك ان اية زيادة في معدلات التسرب او الغياب او الفشل في الدراسة او التأخر في التخرج نتيجة لعدم الكفاءة في التدريس او التنظيم او نوعية الطلاب او تاثير البيئة , تسهم جميعها في ابطاء معدل التعليم او التخرج . (8) استراتيجية التعليم العالي : تم إعلان ثورة التعليم العالي في

السودان في ديسمبر 1989م وذلك بغرض مواكبة التعليم العالي للتغيير المنشود في المجتمع و قد استطاع التعليم العالي أن يحدث طفرة كبيرة في القبول و إنشاء الجامعات و ربط التخطيط للتعليم العالي بالتخطيط في المجال الاقتصادي و الاجتماعي وقد وضعت الإستراتيجية القومية الشاملة للتعليم العالي "1992 - 2002 " عدداً من الأهداف من أهمها ربط التعليم العالي بالتوجه التنموي في البلاد و إعادة صياغة المناهج و المقررات بما يتسق مع توجه الدولة خاصة في مجال الاقتصاد و الاجتماع و غيرها مواصلة تحديث المناهج بصورة مستمرة لتواكب تقدم المعرفة وحاجات المجتمع مع مراعاة القيم الاجتماعية و الاقتصادية الى جانب الاهتمام بالتخصصات التي تلبي حاجات الولاياتون تولي الجامعات و خاصة جامعة الخرطوم اهتماماً أكبر بالدراسات العليا تشجيع التعليم العالي الخاص وفق ضوابط تضمن المحافظة على المستويات و إعطاء الأولوية للتعليم التقني وتطوير التعليم الفني و التقني ليلبغ 60% من التعليم العالي ومضاعفة الجامعات بما يستوعب أربعة أضعاف الأعداد الحالية حقق التعليم العالي توسعاً كبيراً في القبول ، فقد حددت الاستراتيجية أن يتم مضاعفة القبول بنسبة 400% بنهاية فترة الاستراتيجية عام 2002م . و لكن الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي تجاوز ذلك اذ تضاعفت النسبة إلى 458% بين عامي 89-1997 أي قبل نهاية الاستراتيجية بخمسة أعوام و هو إنجاز كبير يجعل من ثورة التعليم العالي واقعاً ملموساً تمت مواصلة إنشاء الجامعات القومية في كل الولايات حيث توجد جامعة على الأقل في كل ولاية عدا بعض الولايات الجنوبية و لا زال التخطيط مستمر لإنشاء المزيد و قد أصبحت الجامعات الآن في السودان - بعد أن كانت معدودة للغاية - تبلغ 26 جامعة اهتمت الوزارة كذلك بالتطور الرأسي في التعليم ولا زالت الجهود مبذولة من أجل تحسين طرق التعليم و تأكيد مساهمة التعليم العالي في التنمية الاجتماعية .ومن ملامح سوق العمل في السودان الحراك من الريف إلي الحضر

وإلى خارج السودان نسبة لتدني معدلات الأجور الحقيقية ، وفاقم الجفاف والتصحر والنزاعات الداخلية في زيادة النازحين واللّاجئين ، ورغم أن سكان الحضر يمثلون 37% (تعداد 1993) فقط إلا أن معدلات التحضر تعتبر عالية مما يشكل ضغطاً علي الخدمات وأسواق العمل الحضرية. تضمنت وثيقة برامج الإستراتيجية ربع القرنية 2007 - 2031 تشخيصاً لسوق العمل بشكل معقول ، تم فيه تحديد السياسات و برامج التدخل والتي تضمنت مشروعات التدريب المهني وتعزيز فرص الإستخدام المنتج وقياس إتجاهات سوق العمل فضلاً عن بناء قدرات الخدمة العامة من خلال التدريب المتكرر إلا أن عدم توفير الموارد المالية حال دون تنفيذ البرامج ولكن التقييم يشير إلي أن السياسات والأهداف والبرامج تظل سليمة وتعكس سلامة التفكير التنموي في إعدادها.

مايميز سوق العمل بالسودان بأنه ذو أشكال متعددة وأنماط مختلفه، فهناك سوق العمل الحديث المنظم جنباً إلي جنب مع سوق العمل غير المنظم حيث تسود المنشآت بالغة الصغر والأعمال الهامشية مع وجود بعض المنشآت التي تستخدم معدات وأجهزة متطورة كالمعالجة الإلكترونية والاتصالات الحديثه وبعضها تقليدي في الريف، فهناك قطاع زراعي حديث ، وآخر مروي ومطري وثالث رعوي.

ويشير أداء سوق العمل إلي التراجع في فرص العمل وإتساع معدلات البطالة والتي تقدر بـ 15% حسب آخر بيانات متاحة في منتصف التسعينات ويزيد وقعها علي الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل والمتعلمين منهم بصفه خاصة والنساء، حيث تقدر بطالة الشباب بـ 28% أي ضعف المعدل العام وتقدر بطالة الخريجين بـ 48% أي أكثر من ثلاثة أضعاف المعدل العام وتقدر البطالة وسط الإناث بحوالي 37% وتشير كل المصادر إلي أن معدل نمو القوي

العاملة أكبر من معدل نمو السكان (4%، 2.6% علي الترتيب) وحسب التقديرات السابقة يقدر المتبطلون بحوالي 1.9 مليون والوافدون الجدد حوالي 350 ألف ويصبح الرصيد الكامل 2.02 مليون، وتبلغ نسبة المشتغلين بأجر بحوالي 33% من القوي العاملة وبالإضافة للبطالة الصريحة، فضلاً عن ذلك فإن المشتغلين يعانون عدداً من القضايا التي تنتقص من رفاههم والتي يمكن إجمالها في نقص التشغيل مثل نقص التشغيل المرتبط بتوظيف الوقت أو المرتبط بعدم موازنة المهارات والمعارف المكتسبة مع الفرص المتاحة وأهمها عدم وفاء العائد أو الأجر بالحاجيات الأساسية وتشير الدراسات المتاحة إلى أن القوي الشرائية للعاملين بأجر قد هبطت إلى 25% من مستواها في منتصف التسعينات إرتفعت إلى 42% في 2007م، وتقدر توقعات الحياة عند الميلاد بأقل من 60 سنة وتعتبر وفيات الأمهات والأطفال الرضع عالية (8).

و ربط التعليم العالي بالتوجه الحضاري القائم على الأصالة و الرقي الاجتماعي و إعادة صيانة المناهج و تأصيل العلوم و الثقافة والنأي عن التغريب وجعل اللغة العربية هي الأصل في التدريس و البحث العلمي مع الاهتمام باللغات الأجنبية و الاهتمام بالتخصصات التي تلبي حاجات الولاياتو العناية خاصة بالتعليم التقني و التدريب العملي و الحقلي و الدراسات العليا و تشجيع البحوث العلمية و الاستفادة من نتائجها و فتح المجال لمساهمة كل فئات المجتمع في تنمية وتطوير التعليم العالي وذلك بتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي وفقاً لضوابط المقرر ، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وتحسين البنى التحتية وتنويع مصادر التمويل و تدريب العاملين في مجال الإدارة . لقد كانت مؤسسات التعليم العالي إلى وقت قريب تعتمد في تمويلها على المصادر العامة بنسبة " 98% " لكن مع توسع قاعدة التعليم و إنشاء المزيد من المؤسسات و التحولات الاقتصادية التي حدثت بالبلاد باعتماد سياسة التحرير الاقتصادي وفق آليات السوق فقد اتجهت مؤسسات التعليم العالي الى تنويع مصادرها العامة و الخاصة ان ثورة

التعليم العالي في السودان قد قطعت شوطاً بعيداً ولا زالت الجهود مبذولة لتحقيق المزيد من الإنجازات ولتنفيذ أغراض الاستراتيجية و دفع التعليم العالي بالبلاد بالاتجاهات المرسومة فكانت الجامعات الحكومية وهي: 1. جامعة الخرطوم 2. جامعة أمدرمان الإسلامية 3. جامعة كردفان 4. جامعة النيلين 5. جامعة غرب كردفان 6. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية 7. جامعة نيالا 8. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 9. جامعة الفاشر 10. جامعة الزعيم الأزهرى 11. جامعة زالنجي 12. جامعة الجزيرة 13. جامعة أعالي النيل 14. جامعة سنار 15. جامعة جوبا 16. جامعة النيل الأزرق 17. جامعة بحر الغزال 18. جامعة الإمام المهدي 19. جامعة الدلنج 20. جامعة بخت الرضا 21. جامعة شندي 22. جامعة دنقلا 23. جامعة وادي النيل 24. جامعة البحر الأحمر 25. جامعة شرق النيل 26. جامعة كسلا 27. جامعة القضارفكما الحقت المعاهد والكليات المتخصصة بالجامعات المناسبة حيث الحقت مدرسة التمريض العالي بجامعة الخرطوم وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الحق بها معهد الأشعة التشخيصية والعلاجية كما الحق بها معهد ود المقبول الفني لعلوم الأرض وهكذا نالت جامعة الخرطوم كلية علوم المختبرات الطبية وجامعة الجزيرة كلية الزراعة والموارد الطبيعية أبو حراز وجامعة أمدرمان الإسلامية معهد أمدرمان العلمى وجامعة النيلين المعهد العالي للبصريات وجامعة سنار كلية أبو نعامة الزراعية وجامعة وادي النيل كلية التربية عطبرة وجامعة وادي النيل كلية الهندسة الميكانيكية عطبرة وجامعة الخرطوم كلية الصحة العامة وصحة البيئة وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا معهد الموسيقى والمسرح وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا معهد التربية الرياضية

يواجه سوق العمل في السودان عدد من التحديات منها زيادة معدل النمو السكاني ، وزيادة اعداد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي ، والتوسع الافقي في التعليم العالي و انخفاض الطلب على القوى العاملة ، ولذلك يعتبر كثير من المهتمين ان اسباب بطالة الخريجين نتاج خلل في

تخطيط المنظومة التعليمية الذي أدى بدوره الى جعل سوق العمل غير قادر على استيعاب الكم الهائل من الخريجين .

المحور الرابع :الإطار التحليلي

تم تحليل البيانات السنوية لمتغيرات **بطالة الخريجين** ، والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية المختلفة من الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة العمل و لجنة الاختيار للخدمة المدنية ، والدراسات السابقة ، عن طريق المنهج القياسي اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وباستخدام الحزمة الحاسوبية Eviews و تم الحصول على النتائج التالية:

النموذج في الصورة العامة :

$$U = B_0 + B_1(EXPAN) + B_2(W) + B_3(RG) + U_t$$

حيث :

U = بطالة الخريجين

W = الاجور

$EXPAN$ = التوسع

RG = الخريجين المسجلين

B_0, B_1, B_2, B_3 = المعاملات

U_t = الخطأ العشوائى

النموذج المقدر :

$$U = -2501.78 - 78.0991(\text{EXPAN}) + 1006.06(W) + 223.5561(\text{RG})$$

$$\text{Prob} : (B_0 = 0.000) \quad (B_1 = 0.000) \quad (B_2 = 0.000)$$

$$R \text{ square} = (0.69)$$

$$D.W = 2.36$$

تقييم النموذج :

المعايير الاقتصادية :

إشارة معلمة القاطع سالبة وهي (-2501.78) ومعلمة التوسع سالبة مما يعني وجود علاقة عكسية بين بطالة الخريجين والتوسع حيث كلما زاد التوسع بوحدة واحدة يؤدي ذلك الى انخفاض بطالة الخريجين بمقدار (78.0991) .

كما ان معلمة الاجورس البة مما يعني وجود علاقة عكسية بين بطالة الخريجين والاجور حيث كلما زادت الاجور بوحدة واحدة أدى ذلك الى انخفاض بطالة الخريجين بمقدار (1006.06) .

كما ان معلمة الخريجين المسجلين لدى لجنة الاختيار موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين بطالة الخريجين المسجلين حيث كلما زاد عدد الخريجين المسجلين بوحدة واحدة أدى ذلك الى زيادة بطالة الخريجين بمقدار (223.5561) .

المعايير الإحصائية:

أ/ اختبار T: إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t أقل من 5% مما يعني أن معلمة القاطع معنوية (0.00) ، وإن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t أقل من 5% مما يعني أن معلمة المتغيرات المستقلة في النموذج معنوية (0.00) .

ب/ اختبار المعنوية الكلية: بما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار F أقل من 5% أي (0.0000) فإننا نرفض فرض عدم القائل أن كل المعلمات مسحوبة من مجتمع معلماته تساوي الصفر ونقبل الفرض البديل القائل إنه على الأقل توجد معلمة واحدة لا تساوي الصفر .

$$H_0; \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0$$

$$H_1; \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0$$

ت/ القوة التفسيرية: إن قيمة معامل التحديد في النموذج % (69) أي أن 69 في المائة من التغيرات التي تحدث في بطالة الخريجين سببها الاجور و التوسع وعدد الخريجين المسجلين ، وإن 31% من التغيرات في بطالة الخريجين ترجع إلى عوامل أخرى مضمنة في المتغير العشوائي .

المحور الخامس : النتائج والتوصيات

اولا : النتائج :

1. توجد علاقة عكسية بين بطالة الخريجين والتوسع في مؤسسات التعليم العالي بماتحققه من جودة المخرجات التي يتطلبها سوق العمل الداخلي والخارجي بما يقلل من حدة البطالة .
2. توجد علاقة عكسية بين بطالة الخريجين و مستوى الاجور بحيث ان زيادة الاجور تؤدي الي زيادة نسبة استيعاب الخريجين وانخراطهم في العمل وبالتالي تقلل من بطالة الخريجين .

3. توجد علاقة طردية بين بطالة الخريجين و الخريجين المسجلين وذلك لان ازدياد الحصر والتسجيل ونسبة الاستيعاب في العمل ضعيفة تؤدي الي ازدياد بطالة الخريجين .

ثانيا : التوصيات :

- 1 - يجب علي القطاعات الخاصة استيعاب هؤلاء الخريجين في القطاعات الصناعية لزيادة الكفاءة الإنتاجية بصورة علمية و لرفع مستوى معيشتهم وتقليل حدة البطالة .
- 2- المراجعة الشاملة للسياسات التعليمية وسياسات الاستخدام ، والتدريب والتأهيل وفقاً لاحتياجات سوق العمل مع التركيز على التدريب التحويلي والتعليم المهني والتقني والتطبيق .
- 3- توفير حماية العمالة الوطنية ليس فقط بمنع استخدام العمالة الوافدة ولكن بالتوسع في قاعدة التدريب والتأهيل الفني والمهني بما يؤهل ويمكن الأيدي العاملة المحلية من أداء واجبها ومواكبة التطور المتنامي .
- 4 - وضع ضوابط مشددة على الأموال التي يتم تحويلها للخارج عبر استهلاك جزء بالداخل وتحويل جزء معين للخارج أو إرسالها في شكل سلع الأمر الذي يسهم في زيادة الصادرات للخارج .
- 5 - ضرورة مراجعة عناصر الأجر في القطاعين العام والخاص لتتنسق مع أهداف زيادة الإنتاجية والتوزيع العادل للدخل.
- 6 - ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات السوق بزيادة حجم التوظيف في القطاع الخاص من خلال زيادة الإستثمارات من أجل زيادة فرص توظيف الخريجين وتدريب وتأهيل الخريجين في

مجال التوظيف الذاتي لاسيما في مجال الإنتاج الحيواني والزراعي وإنشاء المجمعات الصناعية للفنيين وتدريبهم .

7 - زيادة فرص التوظيف في القطاعين العام والخاص وذلك بزيادة ميزانية التوظيف في القطاعين، والإستفادة القصوي من الموارد المتاحة في القطاع الزراعي والسياحي، ورفع مستوى التدريب للعاملين .

المصادر والمراجع :

1. مصطفى عيروط , مدى مواءمة التخصصات التي تقدمها كليتي الأميرة عاليه وعمان الجامعية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة , مجله مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، 2012م .
2. رجاء عبد المجيد الحاج عبدالمجيد , دراسة بعنوان : العلاقة بين السياسة العامة للتعليم العالي وحاجة الخدمة المدنية في السودان في الفترة (1991م-2014م) , مجلة الدراسات العليا , جامعة النيلين , المجلد(6) العدد(23) , 2016م .
3. مثنى محمد أحمد محمد ,رسالة ماجستير بعنوان دور سياسات التعليم العالي في زيادة نسبة البطالة وسط الخريجين في الفترة (1995-2010م) ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2012م.
4. محمود محمد عبدالعزيز جمال الدين , رسالة دكتوراة بعنوان : تقييم أثر تخطيط التعليم العالي على بطالة الخريجين , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2014م .
5. سارة حسن موسى , دراسة بعنوان : التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان (1990-2002) , مجلة جامعة الزعيم الازهري 2004م .

6. المعتز الفكي جلال الدين ، التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره على البطالة

خلال الفترة ، دراسة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ، جامعة الخرطوم 2004م .

7. عصام الدين برير آدم عوض ، التخطيط للتعليم العالي بالسودان وعلاقته بالتنمية

الاقتصادية والاجتماعية ، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، في الاقتصاد 2003م .

<https://mawdoo3.com>

9 . حسين عمر ، مبادئ التخطيط الاقتصادي والتخطيط التاشيري في نظام الاقتصاد

الحر ، دار الفكر العربي ، ط1 القاهرة 1998 م .

10. صلاح محمد ابراهيم احمد ، العمل من اهم عوامل الانتاج من منظور اسلامي ،

مجلة جامعة النيل الابيض ، العدد السابع ، مارس 2016م .